

**دور التمويل الأصغر في تنمية القطاع الحرفي في السودان****دراسة حالة بنك الادخار فرع كوستي (2014- 2018 م )****د. عبد الرحمن عبد الله كبسور - أستاذ الاقتصاد المساعد - جامعة النيل الأبيض****Kabsor88@gamil.com.Kabsor88@wnu.edu.sd.****المستخلص**

هدف إلى معرفة مدى دور التمويل الأصغر في تنمية القطاع الحرفي. وأثره على هذا القطاع و إثراء المكتبات بأدبيات التمويل الأصغر والقطاع الحرفي. وتمثلت مشكلة البحث في هل التمويل الأصغر الممنوح للقطاع الحرفي حسب توجيهات السياسة النقدية كافي لإحداث تنميه في القطاع الحرفي في السودان؟. هل إجراءات منح التمويل الأصغر للعاملين في القطاع الحرفي يتطلب وقت طويل؟ ومن أهم فرضيات البحث كلما زاد حجم التمويل الممنوح للقطاع الحرفي كلما أدى إلي زيادة إنتاجية و تنمية القطاع الحرفي. اتبع البحث المنهج التحليلي الوصفي والقياسي والمنهج التاريخي ، في تحليل البيانات.ومن أهم النتائج انخفاض حجم التمويل يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية كذلك مؤسسات التمويل للحرفين المركزية تعوق أهداف التنمية المحلية.ومن التوصيات ضرورة قيام البنوك التجارية ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة بتوفير الدعم الكافي للمشاريع الصغيرة أيضاً الاهتمام بالتمويل الأصغر كسياسة اقتصادية للدولة لحل مشكلة قطاع الحرفيين وتنشيطه للمساهمة في و تسهيل الإجراءات والضمانات لطالبي التمويل الأصغر من الحرفيين.

**Abstract**

The aim of this research is to determine the role of microfinance in the development of the artisan sector. The impact on this sector and enrich the libraries with the literature of microfinance and the craft sector. The problem of the research was whether microfinance granted to the artisan sector as directed by the monetary policy is sufficient to achieve development in the artisanal sector in Sudan. Do the procedures for granting microfinance to artisanal workers take a long time? One of the most important hypotheses of the research is the greater the amount of funding granted to the craft sector, the more it leads to the increase of productivity and development of the craft sector. The research followed the descriptive, analytical, analytical and historical approaches in data analysis. One of the most important results is the low volume of funding leading to low productivity as well as the central letter finance institutions that hinder local development goals. One of the

recommendations is that commercial banks and microfinance institutions should provide adequate support to small enterprises.

### مقدمة :

تعتبر قضية التنمية الاقتصادية من القضايا ذات أهميه كبيره لمعظم اقتصاديات الدول المتقدمة منها والنامية وتسعي جميع الدول لتحقيقها ، من خلال رسم السياسات الاقتصادية وتوجه الموارد الاقتصادية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية ولتحقيق تنميه اقتصاديه في دوله ما لا بد من البحث عن القطاع الرئيسي والمهم في الاقتصاد لذلك نجد أن معظم الدول النامية قامت بالاهتمام بالقطاعات الصغيره لأنها تستوعب جزء كبير من العمالة ونجد في مقدمة هذه القطاعات القطاع الحرفي هو يشمل جزء كبير من القوي في اقتصاديات الدول النامية لذلك ، بدأت الدول النامية تتوالي الاهتمام لهذا القطاع من خلال وتوفير التمويل اللازم له ولقد لعب التمويل الأصغر دورا بارزا في توفير التمويل اللازم لهذا القطاع في العديد من الدول النامية وساهم في تنمية القطاع الحرفي فيها.

السودان كغيره من الدول النامية به قطاع حرفي يستوعب جزء كبير من القوه العاملة ويساهم بصورة كبيره في توفير السلع والخدمات في النشاط الاقتصادي وله مساهمه واضحه في الناتج القومي. يلاحظ خلال العقود الأخيرة اهتمام الحكومة بتنمية القطاع الحرفي من خلال رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المختلفه للتنمية ، قامت الدولة بتوجيه السياسة النقدية لتوفير التمويل اللازم لهذا القطاع ولقد كان التمويل الأصغر مساهمة واضحه في تنمية هذا القطاع مما نعكس ذلك في تطور وانتشار و زيادة في استيعاب قوي عاملة جيدة في القطاع ، إلا إن معدلات النمو فيه مازالت متواضعة مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

### أولاً: الإطار المنهجي :

#### مشكلة الدراسة

يعتبر القطاع الحرفي من القطاعات التي لها أهميه كبيره في الاقتصاد السوداني ويمكن تجسيد مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1/ هل التمويل الأصغر الممنوح للقطاع الحرفي حسب توجيهات السياسة النقدية كافي لإحداث تنميه في القطاع الحرفي في السودان ؟

2/ هل إجراءات منح التمويل الأصغر للعاملين في القطاع الحرفي يتطلب وقت طويل؟

- 3/ هل الضمانات المطلوبة من المؤسسات المانحة للتمويل الأصغر غير متوفرة للعاملين في القطاع الحرفي؟  
**أهمية الدراسة**  
 تتبع أهمية الدراسة للدور الكبير الذي يقوم به هذا القطاع في النشاط الاقتصادي السوداني وتسهيل الضوء على المكونات والمشاكل التي تواجه القطاع الحرفي واقتراح الحلول لها .  
**أهداف الدراسة**  
 1/ معرفة مدى دور التمويل الأصغر في تنمية القطاع الحرفي.  
 2/ وأثره على هذا القطاع و إثراء المكتبات بأدبيات التمويل الأصغر والقطاع الحرفي.  
 3/ محاولة لتقديم بعض الحلول التي قد تساعد في معالجة مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة خاصة في الدول النامية.  
 4/ التعرف على أهم الأسباب التي تواجه الأفراد ( أصحاب المشاريع الصغيرة ) في تمويل مشاريعهم الصغيرة.  
**فرضيات الدراسة**  
 تقوم الدراسة علي فرضيه أساسيه مفادها (للتمويل الأصغر دور في تحقيق التنمية في القطاع الحرفي) وتتفرع منها الفرضيات التالية:  
 . كلما زاد حجم التمويل الممنوح للقطاع الحرفي كلما أدي إلي زيادة إنتاجية و تنمية القطاع الحرفي.  
 . كلما كانت هنالك سهوله في إجراءات منح التمويل الأصغر للحرفين كلما أدي إلي تحقيق تنميه للقطاع.  
 - التفتيش والمتابعة للمشروعات الممولة بواسطة البنك لها اثر في تنمية القطاع الحرفي.  
**منهجية الدراسة**  
 تتبع الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والقياسي والمنهج التاريخي ، في تحليل بيانات الدراسة خلال فترة الدراسة .  
**مصادر بيانات الدراسة**  
 تعتمد الدراسة على مصادر البيانات الثانوية المتمثلة في المراجع والدوريات والأوراق العلمية ومواقع الانترنت ومصادر البيانات الأولية متمثلة في المقابلات الشخصية و الاستبانة .  
**حدود الدراسة**  
 المكانية : السودان - ولاية النيل الأبيض - بنك فيصل الإسلامي فرع كوستي  
 الزمانية : (2014-2018)  
 ثانيا: الدراسات السابقة  
 1/ دراسة علي محمد علي (2004م)

تتناول الدراسة تمويل صغار المنتجين والحرفيين و تمثلت مشكلة البحث في ظهور حالات متعددة من التعثر وعدم استرداد التمويل المقدم بواسطة الجهاز المصرفي أو المقدم بواسطة واحد من برامج الأمم المتحدة وافترضت الدراسة قدرة مشروعات صغار المنتجين علي استرداد مبالغ التمويل في الفترة المحددة كما افترضت تعثر الأسباب لا ترتبط لبعض المشروعات .

من أهم أهداف الدراسة تقييم حجم التمويل المقدم بواسطة الجهاز المصرفي مقارنة بالتمويل المقدم من برامج الأمم المتحدة ,كما هدفت الدراسة إلي التعرف علي الأسباب التي تؤدي إلي تعثر مشروعات صغار المنتجين والحرفيين واقترحت الحلول الممكنة لها .

توصلت الدراسة إلي نتائج هامة وهي وجود دور هام للبنوك في عمليات تمويل المشروعات الصغيرة وتوفير الكثير من الاستثمارات بالاستفادة من المدخرات من الفئات الاقتصادية ذات الدخل العالي(1) .

### 2/ دراسة ماجدة عوض محمد سارديه (2003 م)

ناقشت الدراسة التمويل المصرفي الإسلامي ودوره في تنمية القطاع الحرفي تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد القطاعات الحرفية التي تعمل بوسائل بدائية وعدم وجود التمويل الكافي للحصول علي الوسائل الحديثة وتوضيح ما هي أهميه الصيغ التمويلية المستخدمة في المصارف الإسلامية وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي والكمي في تحليل وتقييم البيانات و تم جمع المعلومات من الكتب والمراجع والتقارير السنوية وأثبتت الدراسة صحة الفرضيات باهتمام المصرف بتنمية القطاعات الحرفية وزيادة المبالغ المتجهة نحو تطوير الأسر المنتجة وصغار المنتجين وان توفير التمويل أدي إلي استخدام وسائل إنتاجية حديثة أدت إلي زيادة الإنتاج وتبرز أهم النتائج في انه يقوم النظام المصرفي الإسلامي علي عدد من الخصائص أهمها استبعاد التعامل بالفائدة أو الربا وان المصرف يمول عدد من الأنشطة الزراعية والصناعية مما يساعد القطاع الحرفي علي التطور والنمو(2).

### 3/ دراسة الصادق يحي , وآخرون (2011م)

تتناول البحث اثر التمويل الأصغر علي الفقر .وهدف البحث إلي تقييم اثر التمويل الأصغر علي الفقر وتقليل التفاوت بين الطبقات وإثراء المكتبة السودانية .افترض البحث إن التمويل الأصغر يلعب دورا ايجابيا في محاربة الفقر ولقد تأكدت صحة هذه الفرضية وأيضاً افترض إن التمويل يساهم في خلق فرص عمل جديدة .توصل البحث إلي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر ومحاربة الفقر وان التمويل الأصغر يساعد في خروج المستفيدين من دائرة الفقر .وان التمويل الأصغر له دور ايجابي في محاربة الفقر .

## ثالثاً: الإطار النظري

## مفهوم التمويل والتمويل الأصغر

## مفهوم التمويل

بدأ التمويل كعلم منفصل عن علم الاقتصاد فظهر في بداية القرن العشرين ، و قد كان التركيز علي كيفية الحصول علي الأموال و من هنا جاءت كلمة التمويل .

ومع التقدم التكنولوجي احتاجت المشروعات أموالا كبيرة و كان التركيز حينئذ علي السيولة وعلي تمويل المنشآت و ظهر اهتمام ملحوظ بوصف وسائل التمويل الخارجي ، عكس التمويل الداخلي الذاتي و من هنا ظهر دور مصارف الاستثمار كجزء من دراسة التمويل ثم أدخلت مؤسسات جديدة علي أسواق التمويل و التي أحدثت تغييرات جوهرية في نظرية التمويل و ممارسة هذه المؤسسات هي البنوك الإسلامية و التي دخلت بمفهوم مختلف للتمويل لا تتعامل بالفائدة أخذا و عطاء .

التمويل احد المكونات الهامة للاقتصاد و له دور نشط و حيوي في كل دول العالم ، و ذلك لما للتمويل من آثار في أحداث و خلق النمو و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

يعرف التمويل بأنه احد مجالات المعرفة و يتكون من مجموعة من الحقائق و الأسس العلمية و النظرية التي تتعلق بالحصول علي الأموال من مصادرها المختلفة و حسن استخدامها ، كما يتضمن أهمية تغطية دراسة الأسواق المالية و المؤسسات و الهيئات المالية و الأنشطة المالية المختلفة مع التركيز بصفة خاصة علي القدرات المالية للأفراد.(3).

## أهمية التمويل

تتبع أهمية التمويل من أن غيابه سوف يؤدي إلي تسرب عرض النقود تدريجيا من التداول من وحدات الأنفاق ذات العجز إلي وحدات الفائض العالي. و يتم اكتنازه بواسطة الأخيرة مما يقود إلي تدمير الاقتصاد كنتيجة انخفاض الطلب الفعال علي السلع و الخدمات و ينتهي الأمر إلي الانكماش الاقتصادي ثم الكساد(4).

لكل دولة في العالم سياسة اقتصادية و تنموية تعمل علي تحقيقها و من اجل تحقيق الرفاهية للأفراد و تطلب هذه السياسة النقدية وضع الخطط العريضة لها و المتمثلة في تخطيط المشاريع و مهما تنوعت هذه المشروعات فإنها تحتاج إلي التمويل كلما تنمو وذلك عن طريق:

– توفير مناصب شغل جديدة تقضي علي البطالة .

– تحقيق الرفاهية للأفراد و المجتمعات و ذلك من خلال تحسين الوضعية المعيشية لهم و توفير

السكن و العمل.

## أهداف التمويل

تتعدد أهداف الإدارة عن قيامها بممارسة وظيفة التمويل إذ إن الهدف الرئيسي للإدارة المالية هو تحقيق أقصى ثروة للمساهمين.و الذي من خلاله تحقق المنفعة القصوى لهم و لكن هناك عوامل أخرى تؤثر علي صحة هذه الفرضية كالأهداف الأساسي لإدارة الشركة .و يرى احد الكتاب إن أهم الأهداف الإدارية المالية تتمثل في مضاعف الأرباح و مضاعفة الثروة بينما يرى آخرون إن أهداف الإدارة المالية تتمثل في زيادة أرباح الأسهم ، زيادة قيمة ثروة المنشأة ، تحديد المسؤولية الاجتماعية الذي يمكن اعتباره في المدى الطويل من مصلحة المالكين.

## مصادر التمويل

تنتهج الدراسات الاقتصادية عند تناول موضوع تمويل التنمية إلي تصنيف التمويل إلي تمويل داخلي و تمويل خارجي.

**التمويل الداخلي:** يصنف قطاعيا إلي حسب القطاعات التي تعتبر مصادر له و هي :

القطاع العائلي :و منه ينبع ما يعرف بالادخار الاختياري و ذلك عن طريق تكوين فائض فعلي بين ما يحصل عليه من دخول ما ينفقه علي حاجاته الاستهلاكية . و يستند الفرد او العائلة في اتخاذه لهذا القرار إلي العديد من الاعتبارات كالاحتياط ، الرغبة في التوسع الاستهلاكي.

**قطاع الأعمال:** يقصد به الوحدات الإنتاجية و فيها يتولد نوع من الادخار يتمثل في الفرق بين الإيرادات و التكاليف . وعبارة أخرى في إرباحها خاصة الأرباح غير الموزعة .و تعتمد هذه الوحدات إلي تعظيم إيراداتها و تقليل نفقاتها و توزيع الأرباح بما يمكنها من تكوين قدر كبير من تلك الفوائض أو المدخرات .

## القطاع الحكومي

و يتمثل هذا القطاع في مؤسسات الدولة و أجهزتها الإدارية و تعتبر تلك الوحدات مصدرا للادخار الذي يتمثل في الفرق بين نفقاتها الجارية و بين ما تحصل عليه من إيرادات و يؤدي هذا القطاع دورا أساسيا في تكوين المدخرات و مشكلته الأساسية تتمثل في تزايد حجم الاستهلاك.

## مصادر التمويل التقليدية

يقصد بها تشكيل المصادر التي حصلت منها المنشأة علي أموال بهدف تمويل استثمارها و من ثم فإنها تتضمن كافة العناصر التي يكون منها جانب الخصوم سواء كانت تلك العناصر طويلة الأجل أو قصيرة الأجل مصادر التمويل طويلة الأجل تتمثل في القروض طويلة الأجل و السندات و الأسهم العادية و الأرباح المحتجزة و الأسهم الممتازة أن وجدت.

**دور التمويل في التنمية**

يعتقد بعض السياسيين و الاقتصاديين أن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها إلي الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رأس المال. و يرد ذلك إلي إن الطلب علي رأس المال يحكمه الميل إلي الاستثمار و الذي يتحدد أساسا بسعة السوق ، و إن عرض رأس المال تحكمه الرغبة و المقدرة علي الادخار و طالما انه الدخول منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة علي الإنتاج فإن القدرة علي الادخار كذلك منخفضة . لذلك في التنمية الاقتصادية تتطلب في أولي مراحلها ضرورة كسر هذه الدائرة الخبيثة في اضعف نقطها و الخروج من نطاقها و العمل علي تكوين رؤوس الأموال لعمليات النمو الاقتصادية بكافة السبل و الأساليب(6).

و التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي علي مدار الزمن و التي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل و نوعية السلع و الخدمات المنتجة إضافة إلي إحداث تغيير في هيكل الدخل لصالح الفقراء .

**التمويل الأصغر**

يعتبر التمويل احد المكونات التي لها دور نشط و حيوي في كل دول العالم و ذلك لما للتمويل من آثار في إحداث و خلق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. مفهوم التمويل الأصغر :التمويل الأصغر منهج للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية بذر حديثا , كمصطلح يعني خدمة من الخدمات المالية لتمكين محدودي الدخل القادرين علي العمل من الرجال و النساء للحصول علي رأس المال المناسب للدخول في دائرة الاقتصاد لذا يعني هذا المصطلح توفير الخدمات المالية لذوي الدخل المحدود لتنشيط أعمالهم الإنتاجية (7).

**أهمية التمويل الأصغر**

يستمد التمويل الأصغر أهميته من أهمية محاربة الفقر و التخفيف منه عن طريق توفر تمويل للفقراء الناشطين اقتصاديا بإجراءات سهلة و إرباح منخفضة حيث يحتاج صغار المنتجين و الخدميين إلي إجراءات ميسرة للحصول علي رأس المال الكافي لتحريك طاقاتهم كعناصر اقتصادية قادرة علي الإنتاج (8).

**أهداف التمويل الأصغر**

الهدف الرئيسي للتمويل الأصغر هو محاربة الفقر و حل مشكلة البطالة و زيادة الدخل القومي زيادة الناتج المحلي و تحقيق التنمية الاقتصادية في الولايات . و تطوير مؤسسات التمويل الأصغر من خلال التغذية العكسية و خلق فرص تدريب و رفع المهارات و القدرات .

**مشاكل التمويل الأصغر**

من أهم المشاكل التي تواجه التمويل الأصغر ضعف الوعي المصرفي و المالي للمستفيدين بسبب عدم تعاملهم مع الجهاز المصرفي في حياتهم العادية لأنعدم و ضعف دخولهم. إضافة إلي ذلك ندرة دراسات

السوق وتحديد احتياجات الطلب الحقيقي للسوق وهذا يترتب علي ضعف وعدم جدية دراسات الجدوى مما جعل في كثير من التجارب لعمليات التمويل الأصغر تقديمها في صورة مشروعات نمطية متكررة، كذلك من المشكلات صعوبة الحصول علي الضمانات علي قلتها من جانب المستفيدين بسبب ظروفهم ووضعهم الاقتصادي الضعيف أصلاً.

## مشاكل التمويل

### 1/المشاكل المتعلقة بالمصارف

تسعي مؤسسات التمويل الأصغر في العادة جاهدة الوصول إلي عملائها في أماكنهم بقدر الإمكان وتحري الدقة في اختيارهم والتأكد من أنهم ناشطين اقتصاديين حتى تأكد المصرف من إن التمويل ذهب (9)إلي المكان الصحيح وهذا مالا يحدث في التجربة السودانية حيث يسعي العميل إلي الجهات المانحة للتمويل

- من أهم مراحل التمويل الأصغر مرحلة دراسة الجدوى حيث ينبغي علي الجهة المانحة للتمويل مساعدات العميل في دراسة الجدوى لأقتصاديته للمشروعات المراد تمويلها علي ارض الواقع . ولكن المصارف السودانية لا تقوم بهذه الخطوة باعتبارها مكلفه بالنسبة لها .

- تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بتدريب المستفيدين قبل تنفيذ المشروع المراد تمويله لاكتساب المهارات والتمكين لإدارة المشروع بكفاءة وهذا مالا يقوم به الجهاز المصرفي في السودان.

- تمنح المصارف السودانية التمويل حسب السياسات المصرفية أو السياسات القطاعية للدولة وليس حسب رغبة العميل واحتي حسب حاجة السوق مما ينعكس في سوء إدارة المشروع من قبل المستفيد وعدم قدرته علي تسويق منتجاته بالإضافة إلي ذلك واستنتاجا مما سبق يوجد عدم تنوع في المنتجات .

- ضعف المتابعة من قبل المصرف للتمويل بعد منحه علي الطبيعة .

### 2/ المشاكل المتعلقة بالمستفيدين

- ضعف الوعي المصرفي للمستفيدين .

- عدم جدية بعض المستفيدين.

- ضعف المهارات الفنية من الناحية الإدارية والتسويقية للمستفيدين من التمويل.

- تقليدية المشروعات التي يقدمها العملاء للمستفيدين .

- ضعف الجدوى الاقتصادية لكثير من المشروعات .

تعريف الصناعة التقليدية والحرف



أنّ الصناعة التقليدية والحرف هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي وتُمارس بصفة رئيسية ودائمة، وفي شكل مستقر أو متنقل أو معرضي، وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقابلة للصناعة التقليدية والحرف(10).

### كيف ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف

يمكن أن تمارس نشاطات الصناعة التقليدية والحرف بطرق مختلفة، إما فرديا أو في شكل مؤسسة مصغرة أو صغيرة أو متوسطة يُمكن لمسها في الآتي :

أ. الحرفي الفردي : ويُعرّف على أنّه : "كل شخص طبيعي مسجّل في سجل الصناعة التقليدية والحرف ويمارس نشاطا تقليديا من الأنشطة السابقة الذكر، يُثبت تأهيلا ويتولّى بنفسه مباشرة تنفيذ العمل وإدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته.

ب. تعاونية الصناعة التقليدية والحرف : تم ضبط مفهوم التعاونية في الأمر وعرّفت على أنّها شركة مدنية يُكوّنونها أشخاص ولها رأس مال غير قار وتقوم على حرية انضمام أعضائها الذين يتمتعون جميعا بصفة الحرفي.

ج. مقابلة الصناعة التقليدية والحرف : تم إدراج مفهوم المقابلة الحرفية و تم تقسيمها إلى قسمين :

**القسم الأول: مقابلة الصناعة التقليدية :** هي كل مقابلة مكوّنة حسب أحد الأشكال المنصوص عليها وتتوفّر فيها الخصائص التالية:

. ممارسة أحد نشاطات الصناعة التقليدية والحرف.

. تشغيل عدد غير محدّد من العمال الأجراء.

. إدارة يُشرف عليها حرفي أو حرفي معلّم، أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني

للمقابلة عندما لا يكون لرئيسها صفة الحرفي(11).

**القسم الثاني: المقابلة الحرفية لإنتاج المواد والخدمات :**

تتوفر فيها نفس شروط مقابلة الصناعة التقليدية باستثناء:

. ممارسة نشاط الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات في ميدان الحرف لإنتاج المواد والخدمات.

. تشغيل عدد من العمال الأجراء الدائمين أو صنّاع و يُحسب ضمنهم كل من : رئيس المقاول، الأشخاص الذين لهم روابط عائلية مع الرئيس.

### خصائص المؤسسات الحرفية

تتميز المؤسسات الحرفية في الجزائر ببعض المزايا التي تمثل في نفس الوقت إيجابياتها وسلبياتها، تتجلى أساسا في سهولة الاستثمار فيها وقدرتها على توفير مناصب شغل عديدة بموارد محدودة، فضلا عن إمكانية ممارسة أنشطتها بشكل فردي إلى جانب البعد الثقافي والحضاري المميز لمنتجاتها ؛ هذه المزايا تحرزها المؤسسات الحرفية دون منازع وتعتبر الحافز وراء الاستثمار فيها وكذا حمايتها ودعمها، بيد أنها تعدّ في المقابل عائقا يحدّ من توسّع الأنشطة وتطورها وكذا انتهاز الحرفي المقاول للفرص التي لا يمكنه تحقيقها بمفرده؛ وبالتالي فإنّ عملية تعزيز نقاط القوة في هذه الخصائص ورفع نقاط الضعف يجعل المؤسسة الحرفية تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد.

### الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الحرفية

يتأكد الدور الفاعل للمؤسسات الحرفية في المسيرة التنموية ببلادنا من خلال دراسة الآثار الاقتصادية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف على بعض متغيّرات الاقتصاد الوطني منها:

- أ. حركية إنشاء مشاريع جديدة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف.
- ب. مساهمة قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الإنتاج والاستثمار.
- ج. أثر قطاع الصناعة التقليدية والحرف على التشغيل.
- د. دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تحريك القوى العاملة.
- هـ. دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تفعيل الصادرات خارج قطاع المحروقات. وفي السودان برز الآن بقوة التعاون الإنتاجي الحرفي وهو قطاع كبير منتشر بكل أنحاء السودان.

يسعى التعاون الحرفي والإنتاجي والخدمي لتوفير الاستقرار لقواعده بتوفير مواقع بمجمعات صناعية وجدت القبول من الدولة ممثلة في وزارة الصناعة ووزارة التخطيط العمراني وذلك نسبة لحفاظها على أراضى الدولة والتي كانت توزع فردية وتباع ليعود الحرفي إلى الشارع مرة أخرى و الآن لدينا نماذج كثيرة لجمعيات قامت بعمل دراسات جدوى اقتصادية لقيام مثل هذه المجمعات التي تعتبر بنيات أساسية للصناعة ويمكن أن تقوم بداخلها كثير من الصناعات الصغيرة الجديدة التي تحتاج لها البلاد مثال : صناعة الطباشير ، الزراير، المعدات الزراعية التقليدية ، الصناعات الغذائية

## أهداف الإتحاد التعاون الحرفي والإنتاجي

- 1/ الإشراف والتوجيه والرقابة والرعاية للتعاونيات المنضوية تحت لواء الإتحاد.
- 2/ إنشاء وقيام المجمعات التعاونية الحرفية بالولاية.
- 3/ توجيه وتدريب الحرفيين الأعضاء بالتعاونيات كل في مجاله علي الأساليب التقنية الحديثة لتجويد الأداء.
- 4/ المساهمة في الحد من انتشار العطا له بتوفير فرص عمل للأعضاء.
- 5/ تجميع الحرفي في جمعيات تعاونية إنتاجية حسب تخصصهم وإمكاناتهم.
- 6- وضع دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع التي تخص الجمعيات وتحقق وتلبي الاحتياجات الخاصة بالأعضاء والعمل علي استقرارهم.
- 7- إجراء الدراسات والبحوث والبيانات وإعداد الإحصاءات الخاصة بالتعاونيات الحرفية والإنتاجية.
- 8- العمل على نشر الحركة التعاونية فكريا وميدانيا ، بمختلف الوسائل الإعلامية والثقافية والتعليمية والتربوية والاقتصادية. تقديم المشورة التعاونية والفنية للجمعيات التعاونية وإمدادها بما قد تطلبه من معونة ، وإبداء الرأي الفني والقانوني.
- 9- نشر الثقافة التعاونية ودعم التعليم التعاوني وإعداد القيادات التعاونية الواعية والمؤمنة بالتعاون وإقامة المعاهد ومراكز التدريب التعاونية وإدارتها ورعاية الدراسات العليا في مجال العمل التعاوني.
- 10 - تمثيل القطاع التعاوني الإنتاجي والحرفي في الداخل والخارج والاشتراك في المنظمات التعاونية الدولية وعقد الصلات وتبادل الخبرات مع الحركات التعاونية العربية والعالمية(12).

## أهمية ودور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية

تختلف أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الصناعات في عملية التنمية الصناعية من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى، تبعا لمستوى التطور الذي وصلت إليه كل دولة، وتبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، وموقف الحكومات من هذه الصناعات، فالمكانة الاقتصادية التي يمكن أن تحظى بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية تختلف اختلافا كبيرا بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الأقل تقدما.

إن أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة أصبح أمرا لا جدال فيه من خلال الدور الذي تؤديه في اقتصاديات الدول المتطورة، سواء من حيث عددها أو مساهمتها في التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكل البطالة، أو من حيث مساهمتها في الناتج المحلي.

## توزيع الصناعة وتحقيق التنمية الإقليمية

تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بانتشارها جغرافيا مقارنة بالصناعات الكبيرة التي تتركز في المدن والمناطق الصناعية، مما يمكنها من القيام بدور مهم لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية نذكر من بينها ما يلي:

1/ توزيع الصناعة حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة إن تؤدي دورا مهما في توزيع الصناعة بين الإقليم.

2/ التخفيف من الفوارق الإقليمية، وذلك إن قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الانتشار وتوزيع الصناعة بين الأقاليم يساعد على توزيع الدخل بينها ومنه التخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية.

3/ الحد من الهجرة الريفية نحو المدن حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال انتشارها في الريف إن تستوعب فائض العمالة الريفية، والحد من درجة البطالة الموسمية وتحقيق استخدام امثل لهذه العمالة.

## مشاكل وعقبات المشاريع الصغيرة

إن نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أصبح من العوامل المهمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي. وأصبح هدف تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الأولويات الاقتصادية والاجتماعية في أية دولة. لاسيما في ظل الحاجة المتزايدة لخلق فرص عمل ومكافحة الفقر. هذا بالإضافة إلى الحاجة لقطاع قوى من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يكون قادرا على المنافسة، وعلى لعب دور قيادي في عملية التنمية، في سبيل مواجهة التحديات الناتجة عن التطورات الاقتصادية العالمية. وفي هذا السياق، فقد أصبح تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يحتل أهمية كبيرة لدى كل من المؤسسات البنكية وغير البنكية، وكذلك هيئات المعونة.

يواجه قطاع المشروعات الصغيرة في كافة أنحاء العالم مجموعة من المشاكل، وهذه المشاكل قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر، ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر مشاكل موحدة أو متعارف عليها تواجهها لمشاريع الصغيرة في كافة أنحاء العالم، وتعتبر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها المشاريع الصغيرة متداخلة مع بعضها البعض، وبشكل عام يعتبر جزء من هذه المشاكل داخلي وهي المشاكل التي تحدث داخل المشروع أو بسبب صاحبها، في حين أنها تعتبر مشاكل خارجية إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المشاريع. ويمكن التطرق إلى أهم المعوقات التي تواجه المشروعات:

## أولاً: مشاكل التمويل:

حيث تواجه المشاريع الصغيرة بعض الصعوبات التمويلية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1/ تعتمد هذه المشاريع في اغلب الأحيان علي التمويل الذاتي وبالتالي فهي تعمل في حدود الإمكانيات المالية المحدودة المتاحة لها.

2/ نظراً لأن الكيانات القانونية لهذه لمشاريع تكون في الغالب مشاريع فردية فإنه يصعب عليها زيادة رؤوس أموالها عن طريق طرح أسهم في الأوراق المالية أو إصدار سندات للاقتراض.

3/ تردد بعض البنوك التجارية في منح هذه المشاريع قروضا ائتمانية قصيرة أو طويلة الأجل ما لم تكن تلك المؤسسات تتمتع بشهرة واسعة أو بضمان مشروع أو شخصية معروفة في الوسط التجاري.

4/ في حالة قيام هذه المشاريع بتوفير الضمانات المطلوبة للتمويل فإنها تتحمل تكلفة مرتفعة في سبيل حصولها علي هذا التمويل نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة مما يرهق ميزانيات هذه المشاريع ويستقطع جزءا هاما من أرباحها، وهو الأمر الذي يحد من قدرة هذه المشاريع علي توسيع طاقاتها الإنتاجية وتحسين نوعية التكنولوجيا المستخدمة.

5/ افتقار المشروع الصغير للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية.

6/ افتقاد عنصر الثقة في القائمين علي المشروع الصغير.

7/ أن التمويل المتاح في بعض الأحيان لهذه المشاريع يعتبر غير مناسب لاحتياجاتها التمويلية نظرا لانخفاض مدة الائتمان أو لعدم كفايته(13).

8/ عادة ما تلجأ مؤسسات التمويل في ظل غياب عنصر الثقة في المشروع الصغير إلي متابعة التنفيذ والي التدخل بالمشورة المالية والفنية في بعض الأحيان، وعادة لا يتقبل صاحب المشروع الصغير هذا التدخل ويميل إلي تولي كافة عمليات المشروع بالكامل، ويعتبر هذا من الأسباب التي تجعل العديد من المشاريع الصغيرة تعزف عن التعامل مع مؤسسات التمويل في الدول النامية. أما المعوقات والمشكلات التمويلية التي تواجه القائمين على المشاريع فتتمثل في:

ا/ ارتفاع تكلفة التمويل الذي يرغبون في الحصول عليه.

ب/ ارتفاع نسبة المديونية مقارنة بأصول المشروع، وهذه نقطة ذات أهمية خاصة، لأن أصول المشروع الصغير لا توفر أصول الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد إذا ما احتاج إليه في فترة تشغيله من أجل الاستمرار في العملية الإنتاجية.

ج/ تدخل مؤسسات التمويل وفرض الوصاية على المشروع الصغير، وذلك عند غياب الثقة فيه، مما يؤدي إلى ظهور مشكلات بين مؤسسات التمويل والمشروعات الصغيرة وخاصة في الدول النامية.

**ثانياً: صعوبة توفير برامج للتدريب أو تطوير المنتج:**

عادة ما تحتاج المشروعات لمجموعة من برامج التدريب وتطوير المنتج لإمكانات أكبر من إمكانات أصحاب المشروعات الصغيرة. لذا فإن المناطق الصناعية في تركيا -على سبيل المثال- توفر للمشروعات الصغيرة فرصاً للتدريب وبرامج لتطوير منتجاتها بتكلفة تعاونية. لذلك أصحاب المشروعات الصغيرة بحاجة دائمة ومستمرة إلى التدريب والتأهيل المهني الذي يؤهلهم لمواكبة التطورات المختلفة.

**ثالثاً: العامل الزمني في إنشاء المشروع:**

غالباً ما تستغرق عملية إنشاء المشروعات الصغيرة فترة زمنية طويلة نسبياً بالمقارنة مع حجم تلطك المشروعات، وتبقى الموارد المستثمرة معطلة في صورة أصول غير مكتملة طوال فترة الإنشاء، ومن ثم كلما طالت فترة إنشاء المشروع زاد حجم العوائد المضحية بها نتيجة لاحتجاز الموارد المستثمرة في صورة معطلة، ولذا فإن فترة الإنشاء نفسها يمكن إن تؤخذ كميّار للمفاضلة بين المشروعات، ومن ناحية أخرى فإن تنفيذ إنشاء المشروع في فترة أقل من المدة المحددة يحقق لصاحب المشروع وفراً يساوي العائد المحقق خلال فترة التبركير. وفي حال التفصيل في معوقات المشاريع الصغيرة، فيمكن التطرق إلي عدة أنواع، فمنها معوقات مالية وتسويقية وإدارية وفنية واستشارية،

**رابعاً: منهج التحليل وعرض النتائج  
منهج التحليل**

استخدمت الدراسة منهج التحليل الإحصائي للبيانات. هو عبارة عن استخدام الطرق الإحصائية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها وتم ذلك عبر عدة مراحل: جمع البيانات الإحصائية عن متغيرات البحث، عرض هذه البيانات بشكل منظم وتمثيلها بالطرق الممكنة، تحليل البيانات و تفسير نتائج البيانات. تم استخدام طريقة التحليل الإحصائي:

**أولاً : إجراءات الدراسة وأساسيات التحليل :****حدود البحث :**

الحد الزمني : السودان- ولاية النيل الأبيض - بنك فيصل الإسلامي فرغ كوستي

ثانيا : عينة البحث :تم اختيار عينة من (30) من الحرفيين العاملين في المنطقة الصناعية كوستي .

أداة جمع البيانات :تم تصميم استبانة على طريقة (ليكرت) لقياس الرأي من خلال الأسئلة المغلقة . يشتمل القسم الأول على بيانات شخصية تحتوي متغيرات ( النوع ، العمر ، نوع الحرفة ، سنوات الخبرة) والغرض من هذه البيانات الوقوف على مدى تفهم المبحوثين للأسئلة الواردة في الاستبانة ، درجة إلمامهم بموضوع ومجال البحث .أما القسم الثاني فيشتمل على البيانات الأساسية المتعلقة باختبارات الفرضيات ، تم توزيع

عدد (30) استبانة واستلام (30) منها . أداة التحليل ومؤشرات اختبار الفرضيات :تم استخدام البرنامج الإحصائي (spss) لتحليل البيانات في صورة تكرارات ونسبة مئوية حيث يتم قبول أو رفض الفرضية بناءا على الآتي :

1/ المنوال وهو الإجابة الأكثر تكرارا

2/ النسبة العامة للموافقة والنسبة العامة لعدم الموافقة .

3/ اختبار كأي تربيع حيث يتم قبول الفرضية إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من الجدولية (بمستوى معنوية 5% ودرجة حرية تساوي عدد أسئلة الفرضية ناقص واحد ) . حيث كانت القيمة الجدولية لكل الفرضيات تساوي (9.5) .تم استبعاد نتيجة الإجابة (محايد ) عند تحديد مؤشرات اختبار الفرضيات .

### تحليل البيانات واختبار الفرضيات

#### جدول رقم (1)

توزيع عينة البحث حسب متغير النوع

النوع		
النسبة	التكرارات	البيان
100.0	100	ذكر
100.0	30	المجموع

يلاحظ من الجدول (1) إن المنوال هو الإجابة (ذكر) بنسبة (100%) مما يشير إلى تركيز العمل الحرفي على العنصر الرجالي.

#### جدول رقم(2)

توزيع عينة البحث حسب العمر

العمر		
النسبة	التكرارات	البيان
26.7	8	اقل من 30
53.3	16	30 وأقل من 40
13.3	4	40 وأقل من 50
6.7	2	50 سنة فأكثر
100.0	30	المجموع

يلاحظ من الجدول (2) إن المنوال هو الإجابة (30 وأقل من 40) بنسبة (53.3%) مع ملاحظة إن نسبة الذين أعمارهم 30 سنة فأكثر يمثلون 83.4% من العينة مما يشير إلى توافر قدرا من الرشد والعقلانية لدى المبحوثين .

### جدول رقم(3 )

توزيع عينة البحث حسب التخصص

التخصص		
النسبة	التكرارات	البيان
63.3	19	حداد
10.0	3	نجار
20.0	6	ميكانيكي سيارات
6.7	2	ميكانيكي دراجات بخارية
100.0	30	المجموع

يلاحظ من الجدول (3) إن (63.3%) من أفراد العينة من العاملين في مجال الحدادة .

### جدول رقم(4 )

توزيع عينة البحث حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة		
النسبة	التكرارات	البيان
26.7	8	أقل من 5
56.7	17	5 وأقل من 10
10.0	3	10 وقأقل من 15
6.7	2	15 وأقل من 20
100.0	30	المجموع

يلاحظ من الجدول (4) إن معظم المبحوثين مدة خدمتهم (5 وأقل من 10) سنة بنسبة 56.7% وإن نسبة الذين مدة خدمتهم 5 سنة فأكثر يمثلون 83.3% مما يشير إلى توافر خبرات تراكمية لدى المبحوثين . من تحليل البيانات الشخصية يلاحظ ان معظم المبحوثين من الفئة العمرية 30 سنة فأكثر وهذا مؤشر ، إلى حد ما ، على توافر قدرا من الرشد والعقلانية لدى المبحوثين وإضافة إلى الخبرات العملية في المجال ا لحرفي .

هذه النتائج توفر قدرا من الاطمئنان والثقة بتفهم المبحوثين لمجال وموضوع البحث وإنهم لا يحتاجون إلى شرح للأسئلة الواردة في الاستبانة .



الفرضيات الفرعية للفرضية الأولى : كلما زاد حجم التمويل الممنوح للقطاع الحرفي كلما أدى إلى زيادة إنتاجية وتنمية القطاع الحرفي

## جدول رقم ( 5 )

## العبرة الأولى من الفرضية الأولى

للتمويل الأصغر دور في تحقيق التنمية في القطاع الحرفي		
النسبة	التكرارات	البيان
43.3	13	أوافق بشدة
50.0	15	أوافق
6.7	2	محايد
100.0	30	Total

يلاحظ من الجدول (5) الآتي :

- 1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق بشدة ) بنسبة (43.3%) .
- 2/ النسبة العامة للموافقة (93.3%) تتمركز حول الإجابة (أوافق بشدة) النسبة العامة لعدم الموافقة (صفر).
- 3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (للتمويل الأصغر دور في تحقيق التنمية في القطاع الحرفي)

## جدول رقم ( 6 )

## العبرة الثانية من الفرضية الأولى

انخفاض حجم التمويل يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية		
النسبة	التكرارات	البيان
33.3	10	أوافق بشدة
40.0	12	أوافق
20.0	6	محايد
3.3	1	لا أوافق
3.3	1	لا أوافق بشدة
100.0	30	المجموع

يلاحظ من الجدول (6) الآتي :

- 1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق ) بنسبة (40%) .
- 2/ النسبة العامة للموافقة (73.3%) تتمركز حول الإجابة (أوافق) النسبة العامة لعدم الموافقة (6.6%) تتمركز بالتساوي بين ( لا أوافق ، ولا أوافق بشدة )
- 3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (انخفاض حجم التمويل يؤدي الى انخفاض الإنتاجية)

## جدول رقم (7)

## العبرة الثالثة من الفرضية الأولى

مؤسسات التمويل للحرفين المركزية تعوق أهداف التنمية المحلية		
النسبة	التكرارات	البيان
30.0	9	أوافق بشدة
33.3	10	أوافق
13.3	4	محايد
16.7	5	لا أوافق
6.7	2	لا أوافق بشدة
100.0	30	المجموع

يلاحظ من الجدول (7) الآتي :

- 1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق ) بنسبة (33.3%) .
- 2/ النسبة العامة للموافقة (63.3%) تتمركز حول الإجابة (أوافق) النسبة العامة لعدم الموافقة (23.4%) تتمركز حول الإجابة ( لا أوافق)
- 3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبرة (مؤسسات التمويل للحرفين المركزية تعوق أهداف التنمية المحلية)

## جدول رقم ( 8 )

## العبرة الرابعة من الفرضية الأولى

ضرورة قيام البنوك التجارية ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة بتوفير الدعم الكافي للمشاريع الصغيرة		
النسبة	التكرارات	البيان
40.0	12	أوافق بشدة
33.3	10	أوافق
13.3	4	محايد
10.0	3	لا أوافق
3.3	1	لا أوافق بشدة
100.0	30	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الاستبانة 2015 م

يلاحظ من الجدول (8) الآتي :

- 1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق بشدة ) بنسبة (40%) .
- 2/ النسبة العامة للموافقة (73.3%) تتمركز حول الإجابة (أوافق بشدة) النسبة العامة لعدم الموافقة (13.3%) تتمركز حول الإجابة ( لا أوافق)

3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (ضرورة قيام البنوك التجارية ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة بتوفير الدعم الكافي للمشاريع الصغيرة)

## جدول رقم ( 9 )

## العبارة الخامسة من الفرضية الأولى

هل المشاريع الخدمية حققت نجاح كبير		
النسبة	التكرارات	البيان
50.0	15	أوافق بشدة
33.3	10	أوافق
6.7	2	محايد
6.7	2	لا أوافق
3.3	1	لا أوافق بشدة
100.0	30	المجموع

من الجدول ( 9 ) يلاحظ الآتي :

1/المنوال هو الإجابة (أوافق بشدة ) بنسبة 50% .

2/ النسبة العامة للموافقة ( 83.3 % ) تتمركز الإجابة (أوافق بشدة ) بينما النسبة العامة لعدم الموافقة ( 10 % ) تتمركز حول الإجابة (لا أوافق ) .

3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (هل المشاريع الخدمية حققت زجاج كبير).

## جدول رقم ( 10 )

اختبار الفرضية الأولى: (كلما زاد حجم التمويل الممنوح للقطاع الحرفي كلما أدى إلى زيادة إنتاجية وتنمية القطاع الحرفي)

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1- للتمويل الأصغر دور في تحقيق التنمية في القطاع الحرفي	13	15	2	-	-	30
	43%	50%	7%	-	-	100%
2- انخفاض حجم التمويل يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية	10	12	6	1	1	30
	33%	40%	20%	3%	3%	100%
3- مؤسسات التمويل للحرفيين المركزية تعوق أهداف التنمية المحلية	9	10	4	5	2	30
	30%	33%	13%	17%	7%	100%
4- ضرورة قيام البنوك التجارية ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة بتوفير الدعم الكافي للمشاريع الصغيرة	12	10	4	3	1	30
	40%	33%	13%	10%	3%	100%
5- هل المشاريع الخدمية حققت زجاج كبير	15	10	2	2	1	30
	50%	33%	7%	7%	3%	100%

المجموع	59	57	18	11	5	150
	%39	%38	%12	%7	%3	%100

يلاحظ من الجدول (10) والخاص باختبار الفرضية الأولى التي نصها (كلما زاد حجم التمويل الممنوح للقطاع الحرفي كلما أدى إلى زيادة إنتاجية وتنمية القطاع الحرفي) :

1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق بشدة) بنسبة (39%) .

2/ النسبة العامة للموافقة (77%) تتمركز حول الإجابة (أوافق بشدة) النسبة العامة لعدم الموافقة (10%) تتمركز حول الإجابة ( لا أوافق)

3/ قيمة كأي المحسوبة (1.32) اقل من الجدولية (9.5) مما يشير إلى عدم وجود فروق جوهرية بين إجابات المبحوثين .

4/ هذه النتائج تثبت صحة الفرضية الأولى

الفرضيات الفرعية للفرضية الثانية

كلما كانت سهولة في إجراءات منح التمويل الأصغر للحرفيين كلما أدى لتحقيق تنمية القطاع

جدول رقم (11)

العبرة الأولى من الفرضية الثانية

الموافقة على طلب القرض يحتاج إلى فترة زمنية طويلة من قبل الإدارة		
النسبة	التكرارات	البيان
33.3	10	أوافق بشدة
36.7	11	أوافق
20.0	6	محايد
6.7	2	لا أوافق
3.3	1	لا أوافق بشدة
100.0	30	المجموع

يلاحظ من الجدول (11) الآتي :

1/ المنوال هو الإجابة ( اوافق) بنسبة (36.7%) .

2/ النسبة العامة للموافقة (70%) تتمركز حول الإجابة (أوافق) النسبة العامة لعدم الموافقة (10%) تتمركز حول الإجابة ( لا أوافق)

3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (الموافقة على طلب القرض يحتاج إلى فترة زمنية طويلة من قبل الإدارة)

## جدول رقم (12)

## العبرة الثانية من الفرضية الثانية

تعتبر فترة سداد قروض المشروعات الصغيرة غير كافية		
النسبة	التكرارات	البيان
36.7	11	أوافق بشدة
33.3	10	أوافق
23.3	7	محايد
3.3	1	لا أوافق
3.3	1	لا أوافق بشدة
100.0	30	المجموع

يلاحظ من الجدول (12) الآتي :

- 1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق بشدة) بنسبة (36.7%) .
- 2/ النسبة العامة للموافقة (70%) تتمركز حول الإجابة (أوافق) النسبة العامة لعدم الموافقة (7%) تتوزع بين الإيجابتين ( لا أوافق ، لا أوافق بشدة)
- 3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (تعتبر فترة سداد قروض المشروعات الصغيرة غير كافية)

## جدول رقم (13)

## العبرة الثالثة من الفرضية الثانية

تواجه المشاريع الصغيرة مشكلة التشدد في طلب الضمانات من قبل الجهات المانحة		
النسبة	التكرارات	البيان
43.3	13	أوافق بشدة
33.3	10	أوافق
20.0	6	محايد
3.3	1	لا أوافق
100.0	30	Total

يلاحظ من الجدول (13) الآتي :

- 1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق بشدة) بنسبة (43.3%) .
- 2/ النسبة العامة للموافقة (76.6%) تتمركز حول الإجابة (أوافق بشدة) النسبة العامة لعدم الموافقة (3.3%) تتمركز حول الإجابة ( لا أوافق)
- 3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (تواجه المشاريع الصغيرة مشكلة التشدد في طلب الضمانات من قبل الجهات المانحة)

## جدول رقم (14)

## العبرة الرابعة من الفرضية الثانية

تواجه صعوبات ومشاكل مستمرة في تسديد الأقساط المستحقة في مواعيدها		
النسبة	التكرارات	البيان
46.7	14	أوافق بشدة
36.7	11	أوافق
10.0	3	محايد
6.7	2	لا أوافق
100.0	30	المجموع

يلاحظ من الجدول (14) الآتي :

1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق بشدة) بنسبة (46.7%) .

2/ النسبة العامة للموافقة (83.4%) تتمركز حول الإجابة (أوافق بشدة) النسبة العامة لعدم الموافقة (6.7%) تتمركز حول الإجابة ( لا أوافق)

3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (تواجه صعوبات ومشاكل مستمرة في تسديد الأقساط المستحقة في مواعيدها)

## جدول رقم (15)

## العبرة الخامسة من الفرضية الثانية

سداد أقساط القرض بمبالغ صغيرة يساعد في عملية السداد والاستفادة من القرض		
النسبة	التكرارات	البيان
50.0	15	أوافق بشدة
36.7	11	أوافق
13.3	4	محايد
100.0	30	المجموع

من الجدول ( 15 ) يلاحظ الآتي :

1/ المنوال هو الإجابة (أوافق بشدة) بنسبة 52% .

2/ النسبة العامة للموافقة ( 73.3 % ) تتمركز الإجابة ( أوافق بشدة ) بينما النسبة العامة لعدم الموافقة ( 16.7 % ) تتمركز حول الإجابة ( لا أوافق ) .

3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (سداد أقساط القرض بمبالغ صغيرة يساعد في عملية السداد والاستفادة من القرض).

## جدول رقم (16)

اختبار الفرضية الثانية: (كلما كانت سهولة في إجراءات منح التمويل الأصغر للحرفيين كلما أدى لتحقيق تنمية القطاع)

المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
30	1	2	6	11	10	1- الموافقة على طلب القرض يحتاج إلى فترة زمنية طويلة من قبل الإدارة
%100	%3	%7	%20	%37	%33	
30	1	1	7	10	11	2- تعتبر فترة سداد قروض المشروعات الصغيرة غير كافية
%100	%3	%3	%23	%33	%37	
30	-	1	6	10	13	3- تواجه المشاريع الصغيرة مشكلة التشدد في طلب الضمانات من قبل الجهات المانحة
%100	-	%3	%20	%33	%43	
30	-	2	3	11	14	4- تواجه صعوبات ومشاكل مستمرة في تسديد الأقساط المستحقة في مواعيدها
%100	-	%7	%10	%37	%47	
30			4	11	15	5- سداد أقساط القرض بمبالغ صغيرة يساعد في عملية السداد والاستفادة من القرض
%100			%13	%37	%50	
150	2	6	26	53	63	المجموع
%100	%1	%4	%17	%35	%42	

يلاحظ من الجدول (16) والخاص باختبار الفرضية الثانية التي نصها (كلما كانت سهولة في إجراءات منح

التمويل الأصغر للحرفيين كلما أدى لتحقيق تنمية القطاع) :

1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق بشدة ) بنسبة (42%) .

2/ النسبة العامة للموافقة (77%) تتمركز حول الإجابة (أوافق بشدة) النسبة العامة لعدم الموافقة (5%) تتمركز حول الإجابة ( لا أوافق)

3/ قيمة كأي المحسوبة (2.18) اقل من الجدولية (9.5) مما يشير إلى عدم وجود فروق جوهرية بين إجابات المبحوثين .

4/ النتائج 1 ، 2 ، 3 تثبت صحة الفرضية الثانية

الفرضيات الفرعية للفرضية الثالثة

التفتيش والمتابعة للمشروعات الممولة بواسطة البنك لها اثر في تنمية القطاع الحرفي

## جدول رقم(17)

## العبرة الأولى من الفرضية الثالثة

إشراف البنك على المشروعات الممولة يساهم بدرجة كبيرة في نجاح المشروع الممول		
النسبة	التكرارات	البيان
43.3	13	أوافق بشدة
20.0	6	أوافق
26.7	8	محايد
6.7	2	لا أوافق
3.3	1	لا أوافق بشدة
100.0	30	Total

يلاحظ من الجدول (17) الآتي :

1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق بشدة) بنسبة (43.3%) .

2/ النسبة العامة للموافقة (63.3%) تتمركز حول الإجابة (أوافق بشدة) النسبة العامة لعدم الموافقة (10%)

تتمركز حول الإجابة ( لا أوافق)

3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (إشراف البنك على المشروعات الممولة يساهم بدرجة كبيرة في

نجاح المشروع الممول)

## جدول رقم(18)

## العبرة الثانية من الفرضية الثالثة

متابعة المشروعات الممولة على ارض الواقع ضمان لتوجيه مبلغ التمويل للمشروع المستهدف		
النسبة	التكرارات	البيان
53.3	16	أوافق بشدة
33.3	10	أوافق
6.7	2	محايد
3.3	1	لا أوافق
3.3	1	لا أوافق بشدة
100.0	30	المجموع

يلاحظ من الجدول (18) الآتي :

1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق بشدة) بنسبة (53.3%) .



- 2/ النسبة العامة للموافقة (86.6%) تتمركز حول الإجابة (أوافق بشدة) النسبة العامة لعدم الموافقة (6.6%) تتمركز حول الإجابتين ( لا أوافق ، لا أوافق بشدة)
- 3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (متابعة المشروعات الممولة على ارض الواقع ضمان لتوجيه مبلغ التمويل للمشروع المستهدف)

## جدول رقم(19)

## العبارة الثالثة من الفرضية الثالثة

قيام البنك بتقديم المشورة الإدارية والمالية والفنية لطالب التمويل له علاقة بنجاح المشروعات الممولة		
النسبة	التكرارات	البيان
56.7	17	أوافق بشدة
26.7	8	أوافق
6.7	2	محايد
6.7	2	لا أوافق
3.3	1	لا أوافق بشدة
100.0	30	المجموع

يلاحظ من الجدول (19) الآتي :

- 1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق بشدة) بنسبة (56.7%) .
- 2/ النسبة العامة للموافقة (83.4%) تتمركز حول الإجابة (أوافق بشدة) النسبة العامة لعدم الموافقة (10%) تتمركز حول الإجابة ( لا أوافق)
- 3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (قيام البنك بتقديم المشورة الإدارية والمالية والفنية لطالب التمويل له علاقة بنجاح المشروعات الممولة)

## جدول رقم(20)

## العبارة الرابعة من الفرضية الثالثة

توفير فرص تدريب لطالبي التمويل قبل تنفيذ المشروع يساهم في نجاح المشروع		
النسبة	التكرارات	البيان
53.3	16	أوافق بشدة
33.3	10	أوافق
6.7	2	محايد
3.3	1	لا أوافق
3.3	1	لا أوافق بشدة
100.0	30	المجموع

يلاحظ من الجدول (20) الآتي :

- 1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق بشدة) بنسبة (53.3%) .
- 2/ النسبة العامة للموافقة (86.6 %) تتمركز حول الإجابة (أوافق بشدة) النسبة العامة لعدم الموافقة (6.6%) تتوزع بالتساوي بين ( لا أوافق ، لا أوافق بشدة )
- 3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (توفير فرص تدريب لطالبي التمويل قبل تنفيذ المشروع يساهم في نجاح المشروع)

## جدول رقم(21)

## العبارة الخامسة من الفرضية الثالثة

التقييم المستمر لأداء المشروع الممول بواسطة البنك له اثر ايجابي في نجاح المشروع		
النسبة	التكرارات	البيان
53.3	16	أوافق بشدة
40.0	12	أوافق
6.7	2	محايد
100.0	30	المجموع

من الجدول ( 21 ) يلاحظ الآتي :

- 1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق بشدة ) بنسبة 53.3% .
- 2/ النسبة العامة للموافقة (93.3 %) تتمركز الإجابة (أوافق بشدة ) بينما النسبة العامة لعدم الموافقة ( صفر )
- 3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (التقييم المستمر لأداء المشروع الممول بواسطة البنك له اثر ايجابي في نجاح المشروع).

## جدول رقم (22)

اختبار الفرضية الثالثة: (التفتيش والمتابعة للمشروعات الممولة بواسطة البنك لها اثر في تنمية القطاع الحرفي)

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1- إشراف البنك على المشروعات الممولة يساهم بدرجة كبيرة في نجاح المشروع الممول	13	6	8	2	1	30
	43%	20%	27%	7%	3%	100%
2- متابعة المشروعات الممولة على ارض الواقع ضمان لتوجيه مبلغ التمويل للمشروع المستهدف	16	10	2	1	1	30
	53%	33%	7%	3%	3%	100%
3- قيام البنك بتقديم المشورة الإدارية	17	8	2	2	1	30

%100	%3	%7	%7	%27	%57	والمالية والفنية لطالب التمويل له علاقة بنجاح المشروعات الممولة
30	1	1	2	10	16	4- توفير فرص تدريب لطالبي التمويل
%100	%3	%3	%7	%33	%53	قبل تنفيذ المشروع يساهم في نجاح المشروع
30			2	12	16	5- التقييم المستمر لأداء المشروع
%100			%7	%40	%53	الممول بواسطة البنك له اثر ايجابي في نجاح المشروع
150	4	6	16	46	78	المجموع
%100	%3	%4	%11	%31	%52	

يلاحظ من الجدول (22) والخاص باختبار الفرضية الثالثة التي نصها (التفتيش والمتابعة للمشروعات الممولة بواسطة البنك لها اثر في تنمية القطاع الحرفي) :

1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق بشدة ) بنسبة (52%) .

2/ النسبة العامة للموافقة (83%) تتمركز حول الإجابة (أوافق بشدة) النسبة العامة لعدم الموافقة (7%) تتمركز حول الإجابة ( لا أوافق)

3/ قيمة كأي المحسوبة (صفر) اقل من الجدولية (9.5) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين .

4/ هذه النتائج تثبت صحة الفرضية الثالثة

### خامساً: النتائج والتوصيات:

#### 1/ النتائج :

من خلال الدراسة الميدانية توصل البحث إلى النتائج التالية :

1/ للتمويل الأصغر دور في تحقيق التنمية في القطاع الحرفي.

2/ انخفاض حجم التمويل يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية.

3/ مؤسسات التمويل للحرفين المركزية تعوق أهداف التنمية المحلية.

4/ ضرورة قيام البنوك التجارية ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة بتوفير الدعم الكافي للمشاريع الصغيرة.

5/ الموافقة على طلب القرض يحتاج إلى فترة زمنية طويلة من قبل الإدارة.

6/ تعتبر فترة سداد قروض المشروعات الصغيرة غير كافية.

7/ تواجه المشاريع الصغيرة مشكلة التشدد في طلب الضمانات من قبل الجهات المانحة.

8/ إشراف البنك على المشروعات الممولة يساهم بدرجة كبيرة في نجاح المشروع الممول.

9/ متابعة المشروعات الممولة على ارض الواقع ضمان لتوجيه مبلغ التمويل للمشروع المستهدف.

10/ قيام البنك بتقديم المشورة الإدارية والمالية والفنية لطالب التمويل له علاقة بنجاح المشروعات الممولة.

## 2/ التوصيات :

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية يوصي البحث بالاتي :

1/ الاهتمام بالتمويل الأصغر كسياسة اقتصادية للدولة لحل مشكلة قطاع الحرفيين وتنشيطه للمساهمة في الناتج المحلي .

2/ تسهيل الإجراءات والضمانات لطالبي التمويل الأصغر من الحرفيين.

3/ زيادة عدد الأقساط لفترات مريحة مع الاتفاق مع طالب التمويل.

4/ ضرورة إشراف ومتابعة البنك للمشروعات على ارض الواقع وتقديم النصح والمشورة والتقييم المستمر .

5/ عقد ورش عمل لتدريب طالبي التمويل الأصغر من الحرفيين على النواحي الإدارية والمالية في إدارة القروض .

## المراجع :

1/ علي محمد علي , تمويل صغار المنتحيين والحرفيين ,بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية . جامعة السودان للعلوم

2/ ماجدة عوض محمد سارديه , التمويل المصرفي الإسلامي ودوره في تنمية القطاع الحرفي , بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في الدراسات التجارية ,جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

3/ الصادق يحي , الفاتح كمال وهاجر احمد ,اثر التمويل الأصغر علي الفقر ,بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد ,جامعة الإمام المهدي.

4/ شوقي احمد, تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي , المعهد القومي للتنمية الإدارية , بيروت , الطبعة الأولى 1984

5/ خالد الراوي , عبدالله بركات , نظرية التمويل , الطبعة الثانية , عام 1422 هـ -2002م.

6/ محمد عبد العزيز عجمية , محمد الليثي , التنمية الاقتصادية مقدماتها و نظرياتها و سياستها , الإسكندرية , الدار الجامعة , 2004

7/ صالح جرييل حامد أحمد, التمويل الأصغر في السودان, ج 1 , 2010م, ص ص 100-102

8/ محلية بيت المال والاقتصاد, بنك فيصل الإسلامي الصناعات الصغيرة وتنمية المجتمع, 2004م ,

- 9/ احمد سليمان احمد ، الإطار النظري للتمويل و التمويل الأصغر ، ورقة عمل ، ندوة عن التمويل الأصغر ، جامعة الأمام المهدي مارس 2011 م
- 10/ بن بادة مصطفى، اجتماع الجمعية الأولى للإتحاد العربي للصناعات التقليدية و الحرف بالجزائر، وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، الجزائر، 2007
- 11/ زياد رمضان و محفوظ جوده ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، عمان ، دار وائل للنشر ، 2000م
- 12/ فرد ويستون ، يوحين براجام ، التمويل الإداري الجزء الثاني ، دار المريخ للنشر ، 1993
- 13/ علي سعيد عبد الوهاب مكي ، تمويل المشروعات في ظل الإسلام ، مطبعة دار الفكر العربي ، 1979م